

# التجديد

## بلاك تليدي

ما الذي يمكن أن يربّحه المغرب من علاقته بحلف الناتو؟

بحسب خطاب المسؤولين في حلف الناتو، فإن المغرب يمكن أن يستفيد على المستوى الأمني لمواجهة كل التهديدات المحتملة، وخاصة منها الإرهاب، بحيث يشكل التنسيق الأمني مع الناتو، وكذا التعاون على مستوى تبادل المعلومات الأمنية والاستخباراتية، إطاراً قوياً لرصد كل التحركات الإرهابية ومنها من الوصول إلى أهدافها، ويمكن لل المغرب أيضاً أن يستفيد، حسب نفس الخطاب، من التدريبات العسكرية، ومن تأهيل القوات المسلحة، وجعلها أكثر جاهزية لمواجهة الإرهاب، لكن المشكلة المطروحة على هذا المستوى الأمني تتعدى الضفة المتوسطية، وتتركز في منطقة أكثر حساسية، وهي بعيدة بكل تأكيد عن مجال الحوار المتوسطي، يتعلق الأمر بمنطقة الساحل وجنوب الصحراء، فهذه المنطقة هي التي تشكل بالنسبة للمغرب تحدياً أمنياً حقيقياً، لكنها لا تدخل ضمن مجالات اهتمام الدافع الأطلسي، وهو ما يجعل هذا التنسيق الأمني بدون فاعلية كبيرة ما لم ينجح المغرب في إقناع الحلف بضرورة الاهتمام بهذه المنطقة، ومن ثمة وضع إطار التعاون الأمني مع دول المنطقة لمواجهة كل التهديدات الأمنية التي يمكن أن تتخذ هذه المنطقة كمنطلق لها.

من الناحية السياسية، يمكن لل المغرب أن يستثمر كل المناورات العسكرية والتدريبات العسكرية التي يقيمها على أرض الصحراء في ملف وحدته الوطنية، فمثل هذا التعاون العسكري في هذه المنطقة يشكل اعترافاً ضمنياً للناتو بمغربية الصحراء، وهو بدون شك استثمار سياسي يسعى المغرب من خلاله إلى جلب مزيد من الدعم لملف وحدته الترابية، وهو نفس التعاطي السياسي الذي تعامل به المغرب مع الاتحاد الأوروبي في ملف الصيد البحري، إذ أعطى امتيازات للاتحاد الأوروبي للصيد في مياه الصحراء، وهو ما يفهم منه الاعتراف الضمني من الاتحاد الأوروبي بمغربية الصحراء.

ربما كانت هذه النقاط هي أهم ما يمكن أن نudge كسباً للجانب المغربي في علاقته بالناتو، لكن لا ينبغي أن يمضي بنا التفاؤل بعيداً في تقدير الكسب السياسي المغربي، خصوصاً وأن هذا الكسب ليس مبنياً على الواقع، وإنما هو مؤسس على طريقة معينة في النظر لا يشاطرها بالضرورة الناتو، فالمناورات أو إجراء تدريبات في الصحراء على الرغم من بعدها الرمزي إلا أن ذلك لا يشكل في حد ذاته موقفاً يمكن الانبعاث عليه لمعرفة موقف الدول المشكلة للناتو من قضية الصحراء، ولقد أثبتت القرارات الأممية الأخيرة حول قضية الصحراء، أنه من العبث المراهنة على مثل هذه التأويلات سواء تعلق الأمر باستثمار علاقة المغرب بالاتحاد الأوروبي بخصوص الصيد البحري أو باستثمار علاقة المغرب بالناتو بخصوص التعاون الأمني والعسكري. فإذا انقلنا إلى قضية الأمن، وهو العنصر الاستراتيجي في الحوار المتوسطي، فهناك من المحاذير المتعلقة بالسيادة أكثر مما يمكن أن نudge من الكسب السياسي المقدر، خاصة وقد أكدت الواقع في غير ما منطقة أن الناتو يوظف من طرف الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ ما عجزت الإدارة الأمريكية أن تتفذه بنفسها، ومثال أفغانستان واضح في هذا الاتجاه، فلا أحد يقطع بأن بإمكان المغرب أن يقنع الناتو بتوجيه العناية إلى منطقة الساحل وجنوب الصحراء، تلك المنطقة التي تشكل تهديداً حقيقياً لأمن المغرب، هذا ناهيك عن أن التدريبات التقليدية والنظمية التي يستفيد منها الجيش المغربي لرفع كفاءته وقدرتها القتالية لا يمكن أن تسعفه في مواجهة الإرهاب الذي صارت مجموعاته تعتمد أسلوب حرب العصابات.

بختصار، يمكن القول بأن الكسب السياسي المغربي غير مقطوع به، بينما يمكن لهذا الحوار المتوسطي الذي يقوده الناتو أن يسهم في تحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية التي لا تصب بالضرورة في صالح المغرب، ذكر منها:

- المراهنة الإستراتيجية على المغرب لاستكمال عناصر الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في المنطقة.

- تأكيد انخراط المغرب في التحالف الدولي الذي تقوده الإدارة الأمريكية لمواجهة الإرهاب.

- إرساء أسس التطبيع السياسي والعسكري مع العدو الصهيوني، ما دامت مجموعة السبع المشكلة للحوار المتوسطي تضم "إسرائيل" حسب مبادرة إسطنبول.

- استغلال الأراضي المغربية لتبرير التدخل العسكري، خاصة وأن قمة واشنطن تعطي المسوغ القانوني لملاحقة الإرهاب

ومواجهة التهديدات التي تتعرض لها دول الناتو خارج أراضيها، وهو ما يمكن أن يشكل مسا حققها بالسيادة المغربية

وعلى الرغم من الحذر الشديد الذي نترجمه موافق المغرب وقراراته بخصوص مشاركة قواته المسلحة في عمليات الناتو، والاقتصار منها على الجانب السلمي والإنساني، إلا أن ذلك لا يمكن أن يشكل ضمانة كافية لاستقلال الموقف المغربي وعدم تماهيه مع الأهداف الإستراتيجية التي تخطط لها الإدارة الأمريكية باستقلال عن الناتو أو من خلال توظيفه.

أعد الملف: بلال التلidi

2007/6/19